

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات داخل قطاع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

أبرز التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2024-2025 أن نسبة المخلين بواجب التصريح بالممتلكات داخل قطاع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (وزارة العدل) بلغت 29%.

واعتبارا لكون التصريح بالممتلكات يشكل التزاما قانونيا وآلية دستورية لتعزيز النزاهة والشفافية وفق الفصل 158 من الدستور، نساألكم السيد الوزير المحترم عن التدابير الإدارية المتخذة في حق المعنيين بعدم الامتثال لواجب التصريح؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيل الدخش